

Distr.: General
18 March 2011

Arabic
Original: English

برنامج الأمم المتحدة للبيئة



منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة



اتفاقية روتردام المتعلقة بتطبيق إجراء الموافقة
المسبقة عن علم على مواد كيميائية ومبيدات
آفات معينة خطيرة متداولة في التجارة الدولية
مؤتمر الأطراف
الاجتماع الخامس
جنيف، ٢٠ - ٢٤ حزيران/يونيه ٢٠١١
البند ٩ (و) من جدول الأعمال المؤقت*
مسائل متصلة بتنفيذ الاتفاقية: المساعدة التقنية

المساعدة التقنية: تقرير عن الأنشطة وتحليل للفترة ٢٠٠٩ - ٢٠١١

مذكرة من الأمانة

١ - طلب مؤتمر الأطراف في اتفاقية روتردام المتعلقة بتطبيق إجراء الموافقة المسبقة عن علم على مواد كيميائية ومبيدات آفات معينة خطيرة متداولة في التجارة الدولية، إلى الأمانة، في مقره ا ر - ٩/٤ المتعلق بتقديم المساعدة التقنية على المستويين الإقليمي والوطني، أن تقدم إليه تقريراً عن الخبرات المكتسبة من تقديم المساعدات التقنية على الصعيدين الإقليمي والوطني، آخذة في الحسبان عدداً من العناصر، من بينها أنشطة الجهات المانحة والمنظمات المنفذة، وتبادل المعلومات بشأن أنشطة المساعدات التقنية، وفرص القيام بأنشطة مشتركة مع أمانات اتفاقية بازل بشأن التحكم في نقل النفايات الخطرة والتخلص منها عبر الحدود، واتفاقية استكهولم بشأن الملوثات العضوية الثابتة، والنهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية.

٢ - ويرد في مرفق هذه المذكرة ملخص لأنشطة المساعدة التقنية المضطلع بها دعماً لتنفيذ اتفاقية روتردام. وترد معلومات أكثر تفصيلاً في شكل جداول تتضمنها الوثيقة .UNEP/FAO/RC/COP.5/INF/6

الإجراء الذي يمكن أن يتخذه مؤتمر الأطراف

٣ - قد يرغب مؤتمر الأطراف في أن:

(أ) يحيط علماً بالتقدم الذي أحرزته الأمانة في تنفيذ المقرر ا ر - ٩/٤؛

(ب) يسلم بالدعم القيم المقدم من البلدان التي ساهمت في الصندوق الاستئماني الطوعي، مما سمح بتنفيذ أنشطة المساعدة التقنية.

المساعدة التقنية: تقرير عن الأنشطة وتحليل للفترة ٢٠٠٩ - ٢٠١١

مقدمة

١ - وُضِعَ برنامج المساعدة التقنية للفترة ٢٠٠٩ - ٢٠١١ استجابةً للاحتياجات التي حددتها الأطراف، واستند إلى المبادرات التي نفذتها الأمانة، أو الاتفاقيات الأخرى والنهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية والمنظمات المشاركة التابعة للبرنامج المشترك بين المنظمات للإدارة السليمة للمواد الكيميائية. وقد أخذ البرنامج في الاعتبار أيضاً عناصر جديدة، مثل الجهود الرامية إلى تعزيز التعاون والتنسيق مع اتفاقيتي بازل واستكهولم. وقد أحاط مؤتمر الأطراف علماً بالبرنامج، في مقرره ١ ر - ٩/٤ المتعلق بتقديم المساعدة التقنية على الصعيدين الإقليمي والوطني.

٢ - وعندما أقرَّ مؤتمر الأطراف برنامجاً شاملاً للعمل والميزانية لفترة الثلاث سنوات ٢٠٠٩ - ٢٠١١ في مقرره ١ ر - ١٢/٤ أقرَّ أيضاً ما مجموعه ٢١ نشاطاً شكلت أساساً للبرنامج الشامل للمساعدة التقنية من أجل تنفيذ الاتفاقية. ويرد في الجدول ١ من المقرر البرنامج التفصيلي المحسوب التكاليف للمساعدة التقنية الذي بلغت تكلفته حوالي ٥ ملايين دولار. وتمول أنشطة المساعدة التقنية من الصندوق الاستئماني الطوعي الذي أنشئ بموجب الاتفاقية.

٣ - ويبين هذا التقرير الأنشطة المضطلع بها لتنفيذ المقرر ١ ر - ٩/٤ ويقدم تحليلاً لنتائجها.

أولاً - تنفيذ أنشطة المساعدة التقنية

٤ - تقدم الوثيقة UNEP/FAO/RC/COP.5/INF/6 معلومات تفصيلية عن جميع أنشطة المساعدة التقنية على المستويين الوطني والإقليمي التي نظمت خلال الفترة من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩ إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠ وكذلك معلومات تفصيلية عن المستفيدين من أنشطة المساعدة التقنية والشركاء والمناخين الذين شاركوا في تلك الأنشطة.

٥ - وقدمت الأمانة على الموقع الشبكي للاتفاقية برنامجاً زمنياً لكافة الاجتماعات التي نظمت ضمن نطاق برنامج المساعدة التقنية وفعاليات أخرى نظمها الشركاء وتكتسي أهمية بالنسبة للاتفاقية. وقد مُنحت الأطراف الفرصة لاستعراض البرنامج والجدول الزمني للفعاليات ولكي تعرب عن اهتمامها بأنشطة محددة للمساعدة التقنية. ونُشرت محاضر معظم الاجتماعات التي عقدت في إطار برنامج المساعدة التقنية على الموقع الشبكي، كما وزعت نسخ ورقية منها على المشاركين. وتوجد معلومات تفصيلية عن التقدم المحرز في تنفيذ برنامج المساعدة التقنية على الموقع الشبكي للاتفاقية في شكل ثلاثة تقارير مرحلية.

٦ - وفي أيلول/سبتمبر ٢٠١٠، استعرضت الأمانة مع مكتب الاجتماع الخامس لمؤتمر الأطراف التقدم المحرز فيما يتعلق بأنشطة محددة للمساعدة التقنية.

٧ - ووفقاً للموجز الوارد في الوثيقة UNEP/FAO/RC/COP.5/INF/6، وبالإضافة إلى تقديم المساعدة التقنية، واصلت الأمانة تطوير مجموعة المواد المرجعية الخاصة بالاتفاقية. وقد روجعت هذه المجموعة وأُغْنِيَتْ بوثائق إضافية وأُتِيحَ الكثير من الوثائق الرئيسية فيها بلغات الأمم المتحدة الرسمية الست. وقد استنسخ في عامي ٢٠٠٩ و ٢٠١٠ زهاء ٤٠٠ نسخة من المجموعة ومن عناصرها المختلفة، ووزعت على جميع السلطات الوطنية المعنية حديثاً وعلى المشاركين في حلقات العمل والشركاء الإقليميين، بما في ذلك المكاتب الإقليمية لمنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو) وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة. ويمكن الاطلاع على المزيد من التفاصيل عن مجموعة المواد المرجعية في الوثيقة UNEP/FAO/RC/COP.5/22.

٨ - وقد أحرز تقدم كذلك فيما يخص دورة تعليمية إلكترونية تفاعلية تهدف إلى تيسير التدريب المستمر والذاتي على الصعيد الوطني في تنفيذ العناصر الرئيسية للاتفاقية. وقد ترجمت الدورة إلى الفرنسية والأسبانية وستتاح بهاتين اللغتين على قرص مدمج (CD-ROM) في عام ٢٠١١.

ثانياً - فرص القيام بأنشطة مشتركة مع أمانتي اتفاقيتي بازل واستكهولم ومع النهج الاستراتيجي

٩ - يتعلق المقرر ا ر - ٩/٤ بالأنشطة التي يتعين تنفيذها بصورة مشتركة مع أمانة اتفاقية استكهولم كجزء من الجهود المستمرة لتعزيز أوجه التآزر بين اتفاقيات بازل وروتدام واستكهولم. وقد أضفت مؤتمرات الأطراف في الاتفاقيات الثلاث طابعاً رسمياً على هذا التعاون في اجتماعاتها الاستثنائية المتزامنة التي عقدت في بالي بإندونيسيا خلال الفترة من ٢٢ إلى ٢٤ شباط/فبراير ٢٠١١.

١٠ - وتبعاً لذلك، قامت الأمانة، بالاشتراك مع أمانتي اتفاقيتي بازل واستكهولم، بوضع وتنفيذ عدد من الأنشطة المشتركة. كذلك واصلت الأمانة البحث عن فرص لإقامة علاقات تعاون مع شركاء آخرين وتوطيد هذه العلاقات، وشمل ذلك المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية المنخرطة في أنشطة إدارة المواد الكيميائية. وترد تفاصيل هذه الأنشطة والفرص في الوثيقة UNEP/FAO/RC/COP.5/INF/6.

ثالثاً - موجز النتائج

١١ - أُتِيحَتْ معظم المذكرات المفاهيمية ووثائق الاجتماعات، كالعروض والتوجيهات للمشاركين في الاجتماعات ووثائق المعلومات الأساسية ذات الصلة، باللغات الإنكليزية والفرنسية والأسبانية، كما جرى تنقيحها بصورة دورية لبيان آراء المشاركين في الاجتماعات والتبانيات الإقليمية. وقد أصبحت هذه المواد جزءاً من الموارد التي تستخدمها الأمانة عندما تعمل مع البلدان.

١٢ - وقد تلقت السلطات الوطنية المعنية في ٥٥ بلداً أصبحت مؤخرراً أطرافاً في الاتفاقية، والأطراف التي عانت من صعوبات في تنفيذ الاتفاقية، تدريباً يتعلق بالتزاماتها بوصفها سلطات وطنية معينة بموجب الاتفاقية. وقد منحت هذه الأطراف الفرصة أيضاً لتبادل الخبرات ومناقشة النهج التي يمكن اتباعها لحل المشاكل المشتركة. وعلاوةً على ذلك، شارك مندوبون من أربعة بلدان غير أطراف في حلقات العمل التدريبية التي شكلت مصدر تشجيع إضافي على التصديق على الاتفاقية.

- ١٣ - وقد حدد ٣٤ طرفاً على الأقل عناصر من خطط العمل الوطنية أو من استراتيجيات لتنفيذ الاتفاقية كنتيجة لحلقات العمل المتعلقة بخطط العمل الوطنية والتي عقدت خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وقد منحت ثلاثة أطراف فرصاً أخرى لمراجعة احتياجاتها وفرصها من خلال الحلقات الدراسية الوطنية للمتابعة والزيارات القطرية.
- ١٤ - وعقد طرفان (الاتحاد الأوروبي والصين) اجتماعات للشركاء التجاريين ركزت على تنفيذ جوانب الاتفاقية المتعلقة بالاستيراد والتصدير.
- ١٥ - وعقدت عشرة أطراف حلقات عمل افتتاحية وشرعت في تطوير برامج ميدانية للرصد والإبلاغ تتعلق بالتسمم بمبيدات الآفات الناجم عن استخدام تركيبات شديدة الخطورة من مبيدات الآفات.
- ١٦ - وتم الشروع في برنامج لإدارة المواد الكيميائية الصناعية، تضطلع فيه بوتسوانا والأردن بدور رائد. وأرسلت بعثات لإجراء دراسة للنطاق من أجل السعي للحصول على تعهد رفيع المستوى بتنفيذ البرنامج. كذلك عقدت حلقات عمل أولية.

رابعاً - الدروس المستفادة والتحديات

- ١٧ - اعتمد برنامج المساعدة التقنية للفترة ٢٠٠٩ - ٢٠١١ نهجاً مدفوعاً على نحو أكبر بالتوجهات القطرية خلال الفترة المشمولة بالتقرير، حيث أعربت الأطراف عن رغبتها في أنشطة محددة استناداً إلى احتياجاتها. ويبدو أن هذا النهج أثبتت فعاليته، بالنسبة للسلطات الوطنية المعينة التي شاركت في العملية.
- ١٨ - بيد أنه في حالات أخرى فشلت السلطات الوطنية المعينة ومراكز الاتصال الرسمية لدى الأطراف في التواصل بشكل فعال مع الأمانة، بينما استبعدت السلطات الوطنية المعينة، في حالات أخرى، من الأنشطة دون الإقليمية لعدم تمكنها من تعبئة وفود من أصحاب المصلحة في بلدانها. وعلاوة على ذلك، رشحت بعض السلطات الوطنية المعينة أنفسها لجميع الأنشطة لكنها لم تف بالتزاماتها تجاه تنفيذ الاتفاقية.
- ١٩ - وقد ساعدت جهود المتابعة مع الأطراف، من خلال الحلقات الدراسية الوطنية، والاجتماعات دون الإقليمية للسلطات الوطنية المعينة، والزيارات القطرية، والعمل الذي تقوم به المكاتب الإقليمية لمنظمة الأغذية والزراعة (الفاو)، في بناء الثقة لدى السلطات الوطنية المعينة وتوسيع نطاق خبراتها.
- ٢٠ - بيد أن التحدي القائم يتمثل في كيفية قياس تأثير أنشطة المساعدة التقنية. وقد سجلت زيادة واضحة في عدد الردود المقدمة المتعلقة بالاستيراد وفي إخطارات الإجراءات التنظيمي النهائي. وعلاوة على ذلك، قدم بلداناً تركيبة مبيد آفات شديد الخطورة لكي تنظر فيها لجنة استعراض المواد الكيميائية في اجتماعها السابع. بيد أن هناك حاجة لإجراء المزيد من التحليل لتحديد ما إذا كان هناك تأثير قابل للقياس فيما يتعلق ببعض المؤشرات الكمية.

٢١ - إن عدم إحراز تقدم من جانب بعض الأطراف، يبين، فيما يبدو، وجود مشاكل ذات طبيعة أكثر منهجية، من بينها انعدام التنسيق والتعاون بشكل عام داخل الوزارات وفيما بينها. وغالباً ما تتفاقم مشكلة الإدارة غير الفعالة للمواد الكيميائية في الكثير من البلدان النامية بسبب القصور في الهياكل الأساسية التنظيمية وعدم وجود إجراءات ملائمة للتخلص من المواد الكيميائية وانعدام مرافق إعادة التدوير. إضافةً إلى ذلك، فإن التحديات المتعلقة بالموارد غير الكافية والإنفاذ غير الكافي والتدريب غير الجيد هي تحديات شائعة. وتمثل بعض التحديات ذات الصلة بالتشريعات المتعلقة بالمواد الكيميائية فيما يلي:

(أ) تخطي النهج القطاعي الخالص في سن التشريعات الخاصة بإدارة المواد الكيميائية (حددت بعض الأطراف ما يزيد عن ١٠٠ قانون ومرسوم تتعلق بالمواد الكيميائية لا تتوافق مع بعضها في الكثير من الحالات)؛

(ب) تحديد التدابير التشريعية والصكوك السياساتية التي من شأنها أن تخفض المخاطر على نحو كفوٍ و يترتب عنها تكاليف إدارية دنيا؛

(ج) وضع تشريعات وطنية أو أنشطة لخفض المخاطر وتحديثها على نحو يسهّل تنفيذها، مع الأخذ في الاعتبار للهياكل الأساسية الإدارية والتقنية القائمة؛

(د) وضع إطار تشريعي وطني يسمح بما يلي:

١' استيعاب جهود المواءمة الدولية؛

٢' الوفاء بالالتزامات الوطنية في ظل الأعداد المتزايدة من الصكوك الدولية الملزمة قانوناً.

٢٢ - وترد أدناه بعض الاحتياجات التي حددتها الأطراف خلال حلقات العمل الوطنية ودون الإقليمية من أجل تحسين أطرها التنظيمية الوطنية بهدف تحقيق أهداف الاتفاقية المتعلقة بالمواد الكيميائية الصناعية:

(أ) تشريعات لدعم تنظيم وإنفاذ الإدارة السليمة للمواد الكيميائية الصناعية؛

(ب) أطر سياساتية وطنية للمواد الكيميائية؛

(ج) القدرة على إجراء تقييمات للمخاطر؛

(د) عمليات لاتخاذ قرارات بشأن إدارة مخاطر مواد كيميائية مختارة؛

(هـ) زيادة الوعي العام والمعلومات عن المخاطر المحتملة للمواد الكيميائية الخطرة.

٢٣ - ويتمثل الشاغل الرئيسي في انخفاض معدل تقديم الإخطارات المتعلقة بالإجراءات التنظيمية النهائي للمواد الكيميائية المخطورة أو المقيدة بشدة، خصوصاً المواد الكيميائية غير المدرجة في المرفق الثالث بالاتفاقية. وثمة حاجة إلى مزيد من التدريب والدعم من أجل تحسين الوضع. فقد ركزت أنشطة التوعية حتى الآن على البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقال. وثمة حاجة

لمزيد من الدراسة لدور البلدان المتقدمة، نظراً لأن هذه البلدان في وضع أفضل لتقديم إخطارات تستوفي متطلبات المرفقين الأول والثاني بالاتفاقية.

٢٤ - وينبغي التركيز على إنشاء روابط بين موظفي الجمارك والسلطات الوطنية المعنية وتحسين إدارة المعلومات.

٢٥ - وقد أعطت الكثير من الأطراف الأولوية عند وضع خطط العمل الوطنية الخاصة بما لوضع برامج تركز على رصد المشاكل التي تسببها تركيبات مبيدات الآفات الشديدة الخطورة والإبلاغ عن هذه المشاكل، وطلبت هذه الأطراف المساعدة الخارجية في وضع هذه البرامج.

٢٦ - ويكتسي الدعم الإداري على صعيد إنجاز أنشطة المساعدة التقنية أهمية كبيرة لإنجاز هذه الأنشطة في الوقت المناسب.

٢٧ - وفي ضوء هذه التجربة، اقترحت الأمانة في الوثيقة UNEP/FAO/RC/COP.5/19 خطة عمل لتقديم المساعدة التقنية خلال الفترة ٢٠١٢ - ٢٠١٣. ويركز برنامج المساعدة التقنية هذا على عدد أقل من الأنشطة، لكنه يواصل تغطية التحديات الرئيسية ويأخذ في الاعتبار الأنشطة المشتركة مع اتفاقيتي بازل واستكهولم. كذلك يأخذ البرنامج في الاعتبار الانخفاض المتوقع في المساهمات الطوعية خلال الفترة ٢٠١٢ - ٢٠١٣.